

مقالات وبحوث

العراق وفنزويلا: أنماط التدخل الأميركي في إعادة تشكيل بنية الدولة وتوجهاتها

علي حسن مراد

مركز نَسَق للرصد والتحليل ٢٠٢٦

المقدمة

شكّلت الهيمنة الأميركية، منذ نهاية الحرب الباردة، أحد العوامل الأكثر تأثيراً في إعادة تشكيل البيئات السياسية والاستراتيجية في مناطق مختلفة من العالم. غير أنّ ممارسة هذه الهيمنة لم تبقى ثابتة من حيث الأدوات والآليات التنفيذية، إذ خضعت لتحولات فرضتها الخبرة المتراكمة للتدخلات العسكرية، وتغيّر موازين القوة الدولية، وارتفاع كلفة الاحتلال المباشر، واتساع قدرة الولايات المتحدة على توظيف الأدوات المالية والاقتصادية والقانونية والمؤسسية إلى جانب القوة العسكرية.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة التحول الذي طرأ على كيفية ممارسة الهيمنة الأميركية، ومدى انعكاسه على أساليب التدخل في الدول المستهدفة. فدراسة التدخل الأميركي تقتضي تجاوز التركيز على استخدام القوة العسكرية وحده، والبحث في الكيفية التي تتوزع من خلالها أدوات التأثير بين السيطرة المباشرة، والضغط الاقتصادي، والعقوبات، والتدخل في شبكات التمويل والموارد، والتأثير في النخب والمؤسسات، وإعادة توجيه العلاقات الخارجية للدولة.

تنبع أهمية المقارنة بين العراق وفنزويلا من وقوع الحالتين في مرحلتين مختلفتين من تطور الممارسة الأميركية. وتسمح المقارنة برصد ما بقي ثابتاً في منطق التدخل وما تغير في طرق تنفيذه، وبفحص الكيفية التي انعكس بها هذا التحول على العلاقة بين القوة الأميركية وبنية الدولة المستهدفة. ولهذا تعتمد الدراسة ستة متغيرات تسمح بتتبع التدخل في أهم مراكز إنتاج السلطة والقرار، هي: القيادة السياسية، والنخبة السياسية، والمؤسسة العسكرية والأمنية، والبيروقراطية، والاقتصاد والموارد، والتوجه الخارجي.

وتسعى الدراسة، من خلال هذه المتغيرات، إلى تحديد عناصر الاستمرارية والتغير في الاستراتيجية الأميركية، وفهم ما إذا كان تطور أدوات الهيمنة قد أنتج نمطاً مختلفاً في إعادة تشكيل الدول وتوجيه خياراتها، وما الحدود التي تواجهها هذه الأدوات عندما تتفاعل مع المؤسسات المحلية والنخب السياسية والتوازنات الإقليمية والدولية.

الإطار البحثي والمنهجي

تنطلق الدراسة من سؤال مركزي: كيف تطوّرت أنماط وأدوات التدخل الأميركي من العراق إلى فنزويلا في التعامل مع بنية الدولة ومؤسساتها ونخبها السياسية والاقتصادية والأمنية، وما عناصر الاستمرارية والتغير في استراتيجية إعادة توجيه الدول المستهدفة؟

ويمكن اعتبار فرضية الدراسة الأكثر دقة هي أنّ السياسة الأميركية أظهرت في الحالتين ميلاً متكرراً إلى استخدام السيطرة أو الإكراه على نقاط مؤسسية حاسمة لتغيير توزيع القوة داخل الدولة أو إعادة توجيه سلوكها، لكن التجربة العراقية دفعت، إلى جانب عوامل أخرى، باتجاه تفضيل أدوات أكثر انتقائية وأقل اعتماداً على إدارة الاحتلال المباشر.

تستخدم الدراسة مفهوم «الاحتلال التحويلي» (Transformative Occupation) لفهم العراق. فبعض الأبحاث لاحظت أنّ احتلال العراق لم يقتصر على حفظ الأمن وإدارة الأراضي بصورة مؤقتة، بل شهد تدخلات واسعة في البنية القانونية والسياسية والاقتصادية، وهو ما أثار إشكالات قانونية ونظرياً حول حدود ما يجوز لقوة الاحتلال تغييره¹. وهناك من نظر من زاوية الاقتصاد السياسي ليصف المشروع الذي أطلقته سلطة الاحتلال بأنه محاولة شاملة لتحويل النظام الاقتصادي باتجاه نموذج السوق والليبرالية الجديدة².

وفي الحالة الفنزويلية يُستخدم مصطلح «السيطرة من دون احتلال شامل»، بوصفه أداة تحليلية في الدراسة، لا باعتباره مفهوماً نظرياً كامل التوصيف ضمن المدارس الفكرية في علم العلاقات الدولية. ويُقصد بهذا المصطلح الحالة التي لا تدير فيها القوة الخارجية الوزارات والمدن والمؤسسات بشكل مباشر، لكنها تستطيع التأثير بشدة في التمويل والأصول والنفط والوصول إلى النظام المالي والاعتراف الدبلوماسي والقدرة على إبرام عقود دولية، وترتبط فتح هذه المنافذ بشروط سياسية واستراتيجية.

ويقع تتبّع العملية السببية في قلب المنهج، حيث لا يكفي القول إنّ «أميركا أعادت تشكيل العراق» أو «العقوبات أعادت تشكيل فنزويلا». المطلوب هو تتبّع القرارات بالتسلسل، ثم سؤال: ماذا غير كل قرار؟ ما الآلية المفترضة

¹Rittich, Kerry. 2018. "Occupied Iraq: Imperial Convergences?". *Leiden Journal of International Law* 31 (3): 479–508. <https://doi.org/10.1017/S0922156518000316>

²Docena, Herbert. 2007. "Free Market by Force: The Making and Un-making of a Neo-liberal Iraq." *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 1 (2): 123–142. https://doi.org/10.1386/ijcis.1.2.123_1

التي ربطت القرار بالنتيجة؟ وهل ظهرت النتيجة بفعل القرار الأميركي وحده أم بفعل تفاعل القرار مع نخب ومؤسسات محلية؟

فى العراق، السلسلة على الشكل التالي: إسقاط النظام ← اجتثاث البعث ← حل الجيش والأجهزة ← فراغ مؤسسي وأمني ← بناء أجهزة ونخب بديلة ← تشريع اقتصادي جديد ← بنية انتقالية ودستورية ← نقل السيادة الرسمية ← استمرار علاقة أمنية وسياسية أميركية ثم الانسحاب العسكري الأساسي سنة 2011. أما فى فنزويلا، فالسلسلة هي: عقوبات فردية ← توسيع صلاحيات العقوبات ← تقييد التمويل الحكومي والنفطي ← عقوبات قطاعية ← الاعتراف بسلطة رئاسية بديلة ← فرض عقوبات على شركة النفط الوطنية وأصول حكومية ← استخدام الترخيص لفتح وإغلاق منافذ النفط ← تصعيد اقتصادي وعسكري فى 2015 ← عدوان عسكري مباشر ضد القيادة فى 2016 ← استمرار مؤسسات الدولة الأساسية ← بناء منظومة أميركية لتنظيم عائدات النفط والتراخيص والاستثمار. ولا تثبت هذه السلسلة أنّ جميع المراحل كانت مقرّرة منذ 2014، لكنّها تثبت أنّ القدرة الأميركية على التدخل تراكمت مؤسّسيًا عبر شبكة من القرارات والقوانين والتراخيص قبل انتقالها إلى الاستخدام المباشر للقوة.

أولاً: إعادة تشكيل الدولة العراقية من داخلها بعد الغزو

كان الفارق النوعي في الحالة العراقية أنَّ الولايات المتحدة لم تكن تمارس ضغطاً على دولة قائمة من خارجها، بل أصبحت بعد إسقاط النظام في موقع السلطة الفعلية. وقد أقرَّ مجلس الأمن في القرار 1483 بالإطار القانوني الناشئ عن وجود الولايات المتحدة وبريطانيا كسلطات احتلال، بينما مارست سلطة الائتلاف المؤقتة سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. ويعرض الأرشيف الرسمي للسلطة أكثر من تسعين أمراً شملت الأمن والمصارف والاستثمار والضرائب والإعلام والمحاكم والإدارة المحلية والانتخابات والشركات العامة. وبذلك فإنَّ عبارة «إعادة تشكيل» هنا ليست استنتاجاً خطابياً فقط، فمدى التشريع نفسه يبيِّن أنَّ التدخل طال تعريف الدولة ووظائفها.

١. القيادة السياسية والنخبة

كان إسقاط قيادة صدام حسين هو المرحلة الأولى، لكن السياسة الأميركية لم تتوقَّف عند تغيير رأس النظام، فقد أنشأت سلطة الائتلاف ترتيبات حكم انتقالية، وأعلن مجلس الحكم العراقي في تموز/يوليو 2003، ثم تطوَّر المسار إلى قانون إدارة الدولة الانتقالي والانتخابات. المهم تحليلياً أنَّ الاحتلال لم يبحث فقط عن «شخص بديل»، بل عن ائتلاف نخب جديد وقواعد جديدة لتوزيع الشرعية والتمثيل. وكان للاحتلال وما بدأ تنفيذه في إعادة تشكيل الدولة تأثير كبير على تسعير الانقسامات الإثنية والطائفية، فحوَّل الاحتلال تمثيل المكونات العراقية إلى جزء من آليات تشكيل السلطة الجديدة وإعطاء نخب كانت خارج الدولة سابقاً موارد مؤسسية غير مسبوقة، ما أدَّى إلى امتعاض الأقلية التي كانت تحكم إبَّان حقبة صدام حسين. وقد وصفت بعض الأبحاث نظام المحاصصة العراقي بعد الاحتلال بأنه نظام شيدته النخبة الحاكمة بعد 2003 بمعونة الولايات المتحدة، التي كانت تملك سلطة الموافقة أو الرفض حيال كل فكرة أو مشروع يتعلَّق بمستقبل العراق، بما أدَّى إلى إنتاج بناء هيكل نظام جديد، لكنه دون أدنى شك أتى على حساب الدولة³.

³Dodge, T. 2005. "Iraqi transitions: from regime change to state collapse". *Third World Quarterly*, 26(4/5), 705–721.
<https://www.jstor.org/stable/3993716>

٢. اجتثاث البعث والبيروقراطية

مثّلت اللائحة التنظيمية رقم ١ الصادرة عن بول بريمر، حاكم «سلطة الائتلاف المؤقتة»، في 16 أيار/مايو 2003 نقطة مفصلية، فقد نقلت «اجتثاث البعث» من شعار سياسي إلى سياسة إدارية تؤثر في الوصول إلى الوظائف الحكومية، ثم اتسعت عملية الإقصاء عبر الآليات التنفيذية اللاحقة⁴. وقد اعتبرت مراكز متخصصة بـ "العدالة الانتقالية"، استناداً إلى مقابلات وبحث في التطبيق، إلى أنّ العملية اتّسمت باتّساع نطاق افتراض المسؤولية على أساس الانتماء الحزبي بدلاً من إثبات السلوك الفردي، وأسهمت في تسييس المؤسسات وإفقاد قطاعات حكومية خبرات تراكمية⁵. فيما اعتبرت دراسات أخرى أنّ اجتثاث البعث تحوّل تدريجياً إلى آلية للإقصاء والاستحواذ المؤسسي في الصراع بين القوى الجديدة⁶. هنا تتضح أول آلية لإعادة تشكيل الدولة، عبر إعادة تحديد من يحق له أن يكون داخل الدولة، فالسلطة لا تتكون فقط من الدستور والوزراء، وإنما من آلاف المديرين والموظفين والخبراء والأطباء والأساتذة والضباط الذين يحملون الذاكرة المؤسسية. عندما يُعاد رسم حدود العضوية في الجهاز العام بهذه السرعة، يتغيّر توازن القوة داخل الدولة، حتى لو بقي اسم الوزارة والقانون الإداري قائمين.

هذا التقييم النقدي ليس في إطار دفاع عن جهاز حزب البعث أو إنكار ضرورة المساءلة. كانت الدولة السابقة سلطوية واستبدادية وشديدة التداخل مع الحزب، والسؤال المطروح هنا ليس ما إذا كانت المساءلة مطلوبة، بل هل صُمّمت على أساس المسؤولية الفردية أم الهوية التنظيمية الواسعة، وهل قُدرت كلفة إبعاد الخبرات على قدرة الدولة على العمل؟ وفي هذا الفرق تكمن قيمة الحالة العراقية لدراسة إعادة البناء المؤسسي.

٣. المؤسسة العسكرية والأمنية

كان الأمر رقم 2 أكثر جذرية، فقد حُلّت بموجبه كيانات عسكرية وأمنية للنظام السابق، ثم جاء الأمر رقم 22 في آب/أغسطس 2003 لإنشاء «جيش عراقي جديد». لم يكن القرار عملية إصلاح مؤسسة قائمة، وإنما قطع

⁴Coalition Provisional Authority Regulation Number 1, CPA/REG/16 May 2003/01

https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20030516_CPAREG_1_The_Coalition_Provisional_Authority_.pdf

⁵Sissons, Miranda, and Abdulrazzaq Al-Saiedi. 2013. *A Bitter Legacy: Lessons of De-Baathification in Iraq*. New York: International Center for Transitional Justice. <https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Iraq-De-Baathification-2013-ENG.pdf>

⁶Mako, Shamiran. 2019. "Institutionalizing Exclusion: De-Baathification in Post-2003 Iraq." POMEPS Studies. <https://pomeps.org/institutionalizing-exclusion-de-baathification-in-post-2003-iraq>

للاستمرارية التنظيمية، ثم بناء مؤسسة بديلة. يوثق أرشيف سلطة الاحتلال بالتتابع حل الكيانات ثم إنشاء الجيش الجديد، وأجهزة حرس الحدود والدفاع المدني ووزارة الدفاع وجهاز استخبارات جديد⁷.

وفي معرض انتقاد هذه القرارات، أكدت آراء أن قرارَي اجتثاث البعث وحلّ الجيش اتُّخذا على الرغم من تحذيرات من آثارهما، وأنهما أضعفا قدرة الحكومة على الاستمرار وأبعدا أعدادا كبيرة من الضباط والموظفين في لحظة كان الاحتلال نفسه يعاني من نقص القدرة على سد الفراغ⁸. والأهمية هنا ليست في الجدل حول مقدار ما أسهم به القرار تحديدًا في التمرد لاحقًا، بل في حقيقة استراتيجية أوضح وهي أن الولايات المتحدة أزالَت مؤسسة احتكار العنف السابقة، ثم اضطرت إلى إنشاء مؤسسة جديدة من الصفر تقريبًا في بيئة أمنية متفجرة.

ومن منظور المقارنة مع فنزويلا، يمثل هذا القرار أقصى درجات التدخل في المتغيّر الأمني، حيث لم يكن على شكل الضغط على جنرال أو فرض عقوبات على قادة جهاز عسكري أو أمني، بل تحديد ما إذا كانت المؤسسة نفسها ستستمر في الوجود.

٤. النظام السياسي والقانوني

في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ أُقرّ حاكم سلطة الاحتلال ما سُمّي بـ «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية»، الذي نصّ على أن نظام العراق «جمهوري، اتحادي، ديمقراطي وتعددي»، وعلى توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات والإدارات المحلية، وعلى خضوع القوات المسلحة للسيطرة المدنية، وحدد جدول الانتقال إلى الانتخابات والدستور الدائم. كما كانت صياغة الحكومة المؤقتة نتاج مشاورات شاركت فيها سلطة الاحتلال ومجلس الحكم وقوى عراقية، قبل انتقال المسؤولية الرسمية⁹.

هذا يعني أن التدخل الأميركي لم يقتصر على «اختيار نخب»، وإنما دخل في هندسة قواعد اللعبة التي تتنافس من خلالها تلك النخب. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين القانون الانتقالي والدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ وكأتهما وثيقة أميركية واحدة، فالمسار الدستوري اللاحق شهد تفاوضًا وصراعًا عراقيًا حقيقيًا. الأثر الأميركي كان أكبر في تحديد نقطة البداية والإطار الانتقالي منه في التحكم بكل نتيجة لاحقة.

⁷Coalition Provisional Authority Order Number 22, CPA/ORD/7 August 2003/22

https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20030818_CPAORD_22_Creation_of_a_New_Iraqi_Army.pdf

⁸Pfiffner, James P. 2010. "U.S. Blunders in Iraq: De-Baathification and Disbanding the Army." *Intelligence and National Security* 25 (1). <https://pfiffner.schar.gmu.edu/files/pdfs/Articles/CPA%20Orders,%20Iraq%20PDF.pdf>

⁹Coalition Provisional Authority, Law of Administration for The State of Iraq for The Transitional Period, 8 March 2004. <https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/government/TAL.html>

5. الاقتصاد والموارد

يكشف هذا المتغير بوضوح معنى «الاحتلال التحويلي»، فأوامر سلطة الاحتلال تناولت الاستثمار الأجنبي، المصارف، الضرائب، التجارة، البنك المركزي، الشركات، سوق الأوراق المالية والملكية الفكرية¹⁰. لقد سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تأسيس الاقتصاد العراقي وفق مبادئ السوق الحرة النيوليبرالية خلال الاحتلال¹¹. وتخلص دراسة عراقية حديثة إلى أنّ المرحلة شهدت محاولة لتحويل الاقتصاد من نموذج مركزي موجه إلى الانفتاح واقتصاد السوق، وتقليص دور الدولة وفتح الاستثمار الأجنبي وإعادة تنظيم القطاع المصرفي، وتؤكد أنّ هذه التحوّلات جرت تحت إشراف مباشر لسلطة الاحتلال، ما أثار إشكالات في الشرعية والاستدامة¹².

عملت سلطة الاحتلال الأميركي، منذ الأسابيع الأولى لإسقاط النظام في ربيع 2003، على تكريس آلية مالية تُبقي أهم مورد للاقتصاد العراقي — عائدات النفط — تحت إشراف مباشر من الإدارة الأميركية. فموجب اللائحة التنظيمية رقم 2 الصادرة عن بول بريمر بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2003 استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 (2003)، أنشئ «صندوق تنمية العراق»، ونصّب بريمر نفسه على رأس السلطة المخوّلة بالإشراف عليه وتوجيهه صرفه¹³. والأخطر، أنّ الصندوق لم يُودّع في العراق، بل في حساب أنشئ خصيصاً لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، بالتوازي مع أمر تنفيذي أصدره الرئيس الأميركي آنذاك جورج بوش الابن، في 22 أيار/مايو 2003، يحمي هذه الأموال من أي حجز قضائي¹⁴.

برّرت سلطة الاحتلال حينها القرار بأنّه ضروري من أجل «الشفافية» ولـ «منع نهب الأموال»، لكنّه رسّخ عملياً تبعية مالية بنيوية للعراق تجاه الولايات المتحدة، استمرت إلى ما بعد نهاية الاحتلال الرسمي، بل حتى بعد انتهاء صلاحية الصندوق نفسه عام 2011، إذ فضّلت الحكومة العراقية اللاحقة الإبقاء على الآلية ذاتها، بدل استعادة سيادة كاملة على عائداتها¹⁵. وقد تحوّلت هذه التبعية لاحقاً إلى أداة ضغط سياسي فعلية، ففي مطلع

¹⁰Coalition Provisional Authority, Regulations 12, 18, 20, 37, 39, 40, 43, 46, 49, 51, 54, 56, 74, 80, 94.

<https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/>

¹¹Docena, Herbert. 2007. "Free Market by Force: The Making and Un-making of a Neo-liberal Iraq." *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 1 (2): 123–142. https://intellectdiscover.com/content/journals/10.1386/ijcis.1.2.123_1

¹²أعمار محمد جواد فؤاد، وعبد الرحمن إدريس صالح البياتي. 2025. «التوجهات الاقتصادية للعراق في ظل سلطة الائتلاف المؤقتة»، 2003–2004 مجلة ديبالي للبحوث الإنسانية 1 (106): 279–309. <https://djhr.uodiyala.edu.iq/index.php/DJHR2022/article/view/5622>

¹³Coalition Provisional Authority Regulation No. 2, "Development Fund for Iraq," 18 June 2003.

https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20030615_CPAREG_2_Development_Fund_for_Iraq.pdf

¹⁴Executive Order 13303, "Protecting the Development Fund for Iraq and Certain Other Property in Which Iraq Has an Interest," 22 May 2003. <https://www.federalregister.gov/d/03-13412>

¹⁵الأمم المتحدة، التقرير الثاني للأمين العام عملاً بالفقرة 3 من القرار 1905 (2009)، 6 تموز/يوليو 2010.

<https://docs.un.org/ar/s/2010/359>

عام 2020، هدّدت واشنطن بتجميد الحساب ردًا على تصويت البرلمان العراقي بإخراج القوات الأميركية¹⁶، وفي نيسان/أبريل 2026 أوقفت وزارة الخزانة الأميركية تسليم دفعة نقدية للبنك المركزي العراقي للضغط عليه على خلفية عمليات فصائل المقاومة العراقية التي استهدفت القواعد والمصالح الأميركية في العراق وللضغط لاختيار رئيس وزراء يحظى بقبول أميركي¹⁷، الأمر الذي يكشف كيف تحوّل في الظاهر «قرار مالي إداري»، اتُخذ في الأيام الأولى للاحتلال، إلى قيد دائم على القرار السيادي العراقي في ملفات إقليمية حسّاسة.

٦. إعادة التوجيه الخارجي وحدودها

كان إسقاط نظام 2003 يعني بالضرورة إلغاء سياسة خارجية كاملة مرتبطة بالنظام السابق وإعادة إدخال العراق في بنية علاقات جديدة مع الولايات المتحدة والمؤسسات الغربية والدول الاقليمية. لكن الحالة العراقية مهمة أيضًا لأنها تُظهر حدود مفهوم «إعادة التوجيه»، فالاحتلال قادر على تغيير نقطة البداية، لكنه لا يستطيع ضمان الوجهة النهائية. بعد نقل السيادة، أصبحت الأحزاب العراقية، والعلاقات مع إيران، والتنافس الداخلي، والانتخابات والتوازنات الاقليمية عوامل مستقلة نسبيًا عن التخطيط الأميركي.

يقدم السلوك التصويتي العراقي في المنظّمات الدولية بعد 2003 مؤشرًا قابلاً للقياس على اتجاهات إعادة توجيه السياسة الخارجية للدولة في مرحلة ما بعد الاحتلال. وتكشف تقارير وزارة الخارجية الأميركية الخاصة بأنماط التصويت في الأمم المتحدة عن تفاوت واضح في درجة تقارب بغداد مع واشنطن، مع ارتفاع هذا التقارب في عدد من القضايا التي صنّفها الولايات المتحدة ضمن «التصويتات المهمة» المرتبطة بمصالحها المباشرة. فقد بلغت نسبة التطابق العراقي مع الموقف الأميركي في هذه الفئة 50% عام 2010¹⁸، و37.5% عام 2013¹⁹، و45.5% عام 2015²⁰ وشمل التطابق عام 2013 التصويت لمصلحة معاهدة تجارة الأسلحة، وقرار العمل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وقرار حقوق الإنسان في سوريا.

¹⁶Ian Talley and Isabel Coles, "U.S. Warns Iraq It Risks Losing Access to Key Bank Account if Troops Told to Leave", The Wall Street Journal, Jan. 11, 2020. <https://www.wsj.com/articles/u-s-warns-iraq-it-risks-losing-access-to-key-bank-account-if-troops-told-to-leave-11578759629>

¹⁷Adam Taylor and Mustafa Salim, "Trump administration halts shipments of U.S. cash to Iraq", The Washington Post, April 22, 2026. <https://www.washingtonpost.com/national-security/2026/04/22/trump-iraq-dollar-shipments-iran/>

¹⁸U.S. Department of State, Voting Practices in the United Nations, 2010. <https://2009-2017.state.gov/p/io/rls/rpt/c44269.htm>

¹⁹U.S. Department of State, Voting Practices in the United Nations, 2013. <https://2009-2017.state.gov/p/io/rls/rpt/2013/index.htm>

²⁰U.S. Department of State, Voting Practices in the United Nations, 2015. <https://2009-2017.state.gov/p/io/rls/rpt/2015/practices/index.htm>

وتكتسب هذه المؤشرات دلالة إضافية مع الوثائق الدبلوماسية الأميركية التي كشفت عن ممارسة واشنطن ضغطاً مباشراً على المؤسسات العراقية المعنية بصياغة الموقف الدولي. ففي أيلول/سبتمبر 2008، نقلت السفارة الأميركية في بغداد إلى رئيس دائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية العراقية أولويات الولايات المتحدة، قبيل انعقاد الجمعية العامة، ضمن سياسة أميركية معلنة هدفت إلى رفع مستوى تطابق تصويت الدول معها وتشكيل أنماط تصويت أكثر انسجاماً مع مصالحها²¹.

ومع ذلك، بقيت إعادة التوجيه الخارجي العراقي محكومة بقيود داخلية وإقليمية، واستمرت بغداد في مخالفة واشنطن في بعض القضايا، ولا سيما فلسطين وكوبا وإيران. وعليه، يكشف السلوك العراقي عن إعادة توجيه انتقائية وغير مكتملة، تأثرت ببنية الاعتماد على الولايات المتحدة من جهة، وبالتوازنات العراقية والاقليمية من جهة أخرى.

في المحصلة، لم يُنتج الاحتلال الأميركي «دولة أميركية» في العراق، بل ما أنتجه كان نقطة تأسيس جديدة، حيث المؤسسات الأمنية الجديدة، القواعد الدستورية الجديدة، والنخب الجديدة، والتشريعات الاقتصادية الجديدة والعلاقة الأمنية الجديدة. وبعد ذلك أصبحت هذه البنية نفسها موضوع صراع عراقي وإقليمي، وهو ما يفسر الفرق بين القدرة على إعادة تشكيل بنية الدولة والقدرة على التحكم المستدام بتوجّعاتها.

²¹Wikileaks.org, U.S. Embassy Baghdad, Cable 08BAGHDAD3039, "63rd UN General Assembly: US Goals and Priorities Delivered to Iraq," September 22, 2008. https://wikileaks.org/plusd/cables/08BAGHDAD3039_a.html

ثانيًا: النموذج الفنزويلي بين استهداف القيادة وتنظيم منافذ السيادة

تمثّل فنزويلا حالة مختلفة لأنّ الولايات المتحدة لم تمتلك حتى كانون الثاني/يناير 2026 إدارة مباشرة داخل الدولة، وبالتالي كان عليها العمل عبر ما يمكن وصفه بمنافذ الدولة الخارجية كالดอลลาร์، والتمويل، والديون، والنفط، والأصول، والاعتراف الدبلوماسي، والشركات الأجنبية، وقدرة النخب على الوصول إلى النظام الاقتصادي الدولي.

1. من العقوبات الفردية إلى الإكراه المالي

في كانون الأول/ديسمبر 2014 أقرّ الكونغرس الأميركي تشريعًا للعقوبات المتعلقة بـ «حقوق الإنسان والمجتمع المدني» في فنزويلا، ثم أصدر أوباما في آذار/مارس 2015 الأمر التنفيذي 13692 وخرجت وزارة الخزانة في تلك المرحلة بادّعاء أنّ نظام العقوبات «مصمم لاستهداف أفراد ومسؤولين متهمين بانتهاكات وفساد وتقويض مؤسسات ديمقراطية»، وليس الاقتصاد الفنزويلي كله - وفق زعمها²².

تغيّر ذلك نوعيًا في 24 آب/أغسطس 2017 مع الأمر التنفيذي 13808، الذي حظر على الأشخاص الأميركيين التعامل مع ديون جديدة لشركة النفط والغاز الوطنية الفنزويلية، تستحق بعد أكثر من تسعين يومًا، وديون حكومية جديدة بعد أكثر من ثلاثين يومًا، وبعض أشكال الأسهم والأوراق المالية. لم يكن الهدف المعلن حينها مصادرة الحقول النفطية الفنزويلية، بل ادّعاء السعي لخفض قدرة الحكومة وشركة النفط على إعادة التمويل وجمع رأس المال عبر قنوات مرتبطة بالولايات المتحدة²³.

وفي 2018 أضاف الأمر التنفيذي 13835، الذي أصدره دونالد ترامب، قيودًا على شراء ديون الحكومة والحسابات المدينة، بينما أتاح الأمر التنفيذي 13850 استهداف قطاعات اقتصادية وأشخاص يعملون فيها²⁴.

²²U.S. Treasury Department, "Testimony of OFAC Acting Director John Smith before the Senate Foreign Relations Subcommittee on Western Hemisphere Affairs", March 17, 2015. <https://home.treasury.gov/news/press-releases/j110000>

²³Executive Order 13808. "Imposing additional sanctions with respect to the situation in Venezuela". 2017, August 29. Federal Register. <https://www.federalregister.gov/documents/2017/08/29/2017-18468/imposing-additional-sanctions-with-respect-to-the-situation-in-venezuela>

²⁴Executive Order 13835. "Prohibiting Certain Additional Transactions With Respect to Venezuela". 2018, May 21. Federal Register. <https://www.federalregister.gov/documents/2018/05/24/2018-11335/prohibiting-certain-additional-transactions-with-respect-to-venezuela>

بذلك أخذ نظام العقوبات يتحوّل من شبكة تعاقب مسؤولين إلى بنية قانونية تتدخل في العلاقة بين الدولة ومواردها المالية.

٢. القيادة والنخبة السياسية: استراتيجية الشرعية المزدوجة

جاءت قفزة كانون الثاني/يناير 2019 عندما أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بخوان غوايدو رئيسًا مؤقتًا لفنزويلا. ومن منظور قانوني أميركي وسياسي، استندت واشنطن إلى تفسيرها للدستور الفنزويلي ورفضها شرعية ولاية مادورو الثانية. لكن من منظور تحليل التدخل، أنشأ الاعتراف وضعًا غير معتاد، حيث لم تعد الولايات المتحدة تضغط فقط على الحكومة القائمة، بل اعترفت بقطب بديل بوصفه صاحب الشرعية التنفيذية²⁵.

وهنا لا بد من مقارنة مفيدة. نشأ مجلس الحكم العراقي عام 2003 داخل وضع احتلال كانت فيه واشنطن صاحبة السلطة المادية، أما غوايدو فظل صاحب اعتراف خارجي واسع من دون امتلاك الجهاز الإداري أو العسكري للدولة. التشابه هو في محاولة إعادة توزيع الشرعية والنخبة من قبل الأميركيين، والاختلاف هو في مقدار القوة المؤسسية التي تستطيع الولايات المتحدة منحها للبديل.

بدأت الحالة الفنزويلية آنذاك اختبارًا لنمط أميركي مختلف من تغيير النظام يجمع العقوبات والاعتراف السياسي والضغط على المؤسسة العسكرية بدل احتلال البلد²⁶. وهذه القراءة تكتسب قيمتها عندما تقارن بالوثائق الرسمية التي تؤكد بالفعل توظيف العقوبات كخوافز، فقد صرّحت وزارة الخزانة بأنّ العقوبات يمكن رفعها عن مسؤولين يتخذون خطوات سياسية معيّنة (الانشقاق والتمرد)، وفي أيار/مايو 2019 أزال العقوبات عن رئيس الاستخبارات السابق «مانويل ريكاردو كريستوفر فيغويرا» بعد انفصاله علنًا عن مادورو²⁷.

²⁵U.S. Secretary of State Michael R. Pompeo, "Recognition of Juan Guaido as Venezuela's Interim President", U.S. State Department, January 23, 2019. <https://2017-2021.state.gov/recognition-of-juan-guaido-as-venezuelas-interim-president/?safe=1>

²⁶أمل مختار، "أزمة فنزويلا: نموذج أميركي جديد لتغيير الأنظمة؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019-2-7 <https://acpss.ahram.org.eg/News/16844.aspx>

²⁷U.S. Treasury Department, "Treasury Removes Sanctions Imposed on Former High-Ranking Venezuelan Intelligence Official After Public Break with Maduro and Dismissal", May 7, 2019. <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm684>

٣. المؤسسة العسكرية والأمنية

استهدفت وزارة الخزانة ضباطًا كبارًا في الاستخبارات والحرس الوطني والشرطة، وربطت رفع العقوبات بانشقاق مسؤولين أو «تغيير السلوك». ففي شباط/فبراير 2019 شملت العقوبات مدير جهاز الاستخبارات الوطني البوليفاري ومسؤولين في الاستخبارات العسكرية والشرطة، بينما كانت البيانات الرسمية الأميركية تدعو عناصر النظام إلى الانفصال عن مادورو²⁸.

مثل هذا التوجّه الأميركي النقيض تقريبًا للنموذج العراقي. ففي العراق كان السؤال الأميركي سنة 2003: كيف ننهي المؤسسة السابقة وننشئ مؤسسة جديدة؟ أما في فنزويلا، حتى مطلع 2026 فكان السؤال الوظيفي: كيف نغيّر ولاء أو سلوك الأشخاص الذين يسيطرون على المؤسسة من دون الاضطرار إلى حلّها؟

وقد تعرّز الفرق بعد العدوان العسكري الأميركي على فنزويلا في كانون الثاني/يناير 2026. فمع أنّ الولايات المتحدة تمكّنت من اعتقال رأس النظام نفسه، لم تُصدر ما يعادل أمر بول بريمر بحل وتسريح القوات المسلّحة الفنزويلية، ولم تُنشئ سلطة احتلال تحلّ الوزارات أو أجهزة الأمن. وبقي جزء كبير من مؤسسات الحكم قائمًا تحت قيادة ديلسي رودريغيز. وهذا يشير إلى تحوّل في تقدير مخاطر «اليوم التالي»، أي أنّ الاحتفاظ بالجهاز الذي يحافظ على النظام العام قد يكون أكثر فائدة من تدميره ثم تحمّل كلفة إعادة بنائه.

٤. الاقتصاد والثروة النفطية

شكّل انتقال العقوبات الأميركية من استهداف الأفراد إلى استهداف البنية المالية والنفطية للدولة الفنزويلية نقطة تحوّل أساسية في مسار ضرب بنية الدولة الفنزويلية. في 28 كانون الثاني/يناير 2019 فرضت الخزانة الأميركية عقوبات على شركة النفط والغاز الوطنية الفنزويلية PDVSA، أهم مصدر للعملة الأجنبية للدولة²⁹. وبعد ذلك توسّعت القيود على شبكات مالية وكيانات مرتبطة بقطاع النفط، بينما فرض الأمر التنفيذي 13884 في آب/أغسطس 2019 حجبًا واسعًا لممتلكات ومصالح الحكومة الفنزويلية الواقعة في الولايات المتحدة أو حيازة الأشخاص الأميركيين، مع استثناءات وتراخيص متعددة³⁰.

²⁸U.S. Treasury Department, "Treasury Sanctions Officials Aligned with Former President Nicolas Maduro and Involved in Repression and Corruption", February 15, 2019. <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm612>

²⁹U.S. Treasury Department, "Treasury Sanctions Venezuela's State-Owned Oil Company Petroleos de Venezuela, S.A.", January 28, 2019. <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm594>

³⁰Executive Order 13884, "Blocking Property of the Government of Venezuela". 2019, August 5. Federal Register. <https://www.federalregister.gov/documents/2019/08/07/2019-17052/blocking-property-of-the-government-of-venezuela>

لم يقتصر أثر هذه العقوبات على تجميد أصول أو تعطيل معاملات قانونية منفردة. فقد جاءت على اقتصاد شديد الاعتماد على النفط للحصول على العملة الصعبة، الأمر الذي جعل تقليص قدرة شركة النفط الوطنية على الإنتاج والتصدير والتحصيل المالي، ينعكس مباشرة على قدرة الدولة والقطاع الخاص على تمويل استيراد الأغذية والأدوية والوقود وقطع الغيار والمعدات الصناعية. وقد أكدت هذه الخلاصة المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية، ألينا دوهان، بعد زيارتها فنزويلا عام 2021. فقد خلص تقريرها إلى أن تشديد العقوبات منذ عام 2017 فاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأضعف قدرة الدولة على صيانة البنية التحتية وتمويل البرامج الاجتماعية والحصول على السلع الأساسية. وأشار التقرير إلى تجميد أصول فنزويلية بمليارات الدولارات، وإلى صعوبات واسعة في تنفيذ التحويلات المالية وشراء المعدات وقطع الغيار والأدوية والمواد الغذائية. كما وثق حالات أدى فيها حجب المدفوعات والمعاملات إلى عرقلة شراء أدوية ولقاحات ومكونات طبية ضرورية³¹.

كان الاقتصاد الفنزويلي يعاني من المشاكل والتراجع في قطاع النفط قبل العقوبات القطاعية الأميركية، لكن الأخيرة ساهمت مباشرة في التدهور العميق للاقتصاد وفي انخفاض مستوى معيشة الفنزويليين. وقدرت الخسائر التي تكبدتها الدولة نتيجة انخفاض العائدات المرتبط بالعقوبات بما يتراوح بين 17 و31 مليار دولار. كما أظهرت أن متوسط الواردات العامة الشهرية انخفض بنحو 46 في المئة خلال عام 2019، ثم بنحو 50 في المئة إضافية خلال عام 2020، في اقتصاد يعتمد بدرجة عالية على عائدات النفط لتمويل الاستيراد³².

5. من الإكراه إلى القوة المباشرة في 2026

في 3 كانون الثاني/يناير 2026 أعلن البنتاغون تنفيذ عملية عسكرية في كاراكاس انتهت بأسر الرئيس المنتخب نيكولاس مادورو. وقدمت الإدارة الأميركية العدوان ضمن إطار «ملاحقة جنائية بتهمة مرتبطة بالمخدرات والإرهاب»، بينما أثارت العملية اعتراضاً واسعاً في مجلس الأمن بشأن سيادة فنزويلا وحظر استخدام القوة³³. هذه اللحظة مهمة لأنها تنفي فكرة أن النموذج الفنزويلي هو مجرد «عقوبات بدل الحرب».

³¹Douhan, Alena. 2021. Visit to the Bolivarian Republic of Venezuela: Report of the Special Rapporteur on the Negative Impact of Unilateral Coercive Measures on the Enjoyment of Human Rights. A/HRC/48/59/Add.2. United Nations Human Rights Council. OHCHR. <https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc4859add2-visit-bolivarian-republic-venezuela-report-special>

³²Oliveros, Luis. 2020. The Impact of Financial and Oil Sanctions on the Venezuelan Economy. Washington Office on Latin America. <https://www.wola.org/wp-content/uploads/2020/10/Oliveros-report-summary-ENG.pdf>

³³U.S. Department of War, "Trump Announces U.S. Military's Capture of Maduro", Jan. 3, 2026. <https://www.war.gov/News/News-Stories/Article/Article/4370431/trump-announces-us-militarys-capture-of-maduro/>

بحلول 2026 وصل التدخل إلى القوة العسكرية المباشرة، لكن نوع القوة بقي مختلفاً عن 2003، حيث لجأت واشنطن إلى عملية تستهدف القيادة ومراكز محدّدة، لا غزوًا بريًا يتبعه تشكيل سلطة احتلال تدير كامل جهاز الدولة.

٦. وضع اليد على الثروة النفطية الفنزويلية

هذا التطور هو الأكثر أهمية في فهم النموذج الأميركي الجديد، ففي 9 كانون الثاني 2026 أصدر الرئيس الأميركي الأمر التنفيذي 14373 بشأن «حماية عائدات النفط الفنزويلية»، ثم أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركي في 29 كانون الثاني/يناير «الترخيص العام» 46 الذي أجاز لأنواع محدّدة من الكيانات الأميركية شراء وتصدير وبيع النفط الفنزويلي ضمن شروط معينة³⁴. وبعد ذلك جاءت تراخيص تسمح بتوريد مخفّفات نفطية وعمليات في قطاعي النفط والغاز، وبالتفاوض على عقود استثمار جديدة بشرط أن يظل تنفيذها مرهونًا بترخيص أميركي منفصل.

نصّ التعليمات الخاصة بالترخيص 49 على أنّ طلبات تنفيذ العقود «تُقيّم بما يتّفق مع أولويات السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة». كما تستبعد بعض تراخيص النفط مشاركة أشخاص أو كيانات مرتبطة بروسيا وإيران وكوريا الشمالية وكوبا. أي أنّ منظومة الترخيص أصبحت، في جزء منها، وسيلة تربط الوصول إلى قطاع النفط الفنزويلي ليس فقط بقواعد تجارية، بل أيضًا بالاصطفاف الجيوسياسي الأميركي³⁵. وبحلول 27 آب/أغسطس 2026، كان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قد استكمل إصدار مجموعة من التراخيص المرتبطة بالنفط والغاز والمعادن وشركة النفط والغاز الوطنية والاتصالات. وهذا يعني أنّ نظام العقوبات لم يختف بعد تغيير القيادة، بل أعيدت هندسته من أداة منع شبه شامل في بعض القطاعات إلى بنية إذن انتقائي تحدّد أنواع النشاط والفاعلين المسموح لهم بالدخول، بما يعزّز القبضة الأميركية على القطاعات الاقتصادية لفنزويلا.

هذه النقطة تمنح المقارنة مع العراق عمقها الأكبر، ففي بغداد سنة 2003 كان بول بريمر يستطيع إصدار قانون استثمار جديد، أما في فنزويلا سنة 2026 لا تصدر الولايات المتحدة قانون الاستثمار الفنزويلي، لكنّها تستطيع أن تجعل قدرة عقد معيّن على العمل دوليًا أو استخدام المؤسسات الأميركية مشروطة بترخيص من

³⁴Executive Order 14373, "Safeguarding Venezuelan Oil Revenue for the Good of the American and Venezuelan People". 2026, January 9. Federal Register. <https://www.federalregister.gov/documents/2026/01/15/2026-00831/safeguarding-venezuelan-oil-revenue-for-the-good-of-the-american-and-venezuelan-people>

³⁵Office of Foreign Assets Control, "Venezuela Sanctions Regulations, 31 CFR part 591, GENERAL LICENSE NO. 46", January 29, 2026. <https://ofac.treasury.gov/media/934886/download?inline>

وزارة الخزانة الأميركية. أي أنّ موقع التدخل انتقل من القانون الداخلي للدولة إلى العقدة الخارجية التي يحتاج إليها القانون كي ينتج أثرًا اقتصاديًا فعليًا.

ثالثًا: المقارنة بين نموذجي التدخل الأميركي

تكشف المقارنة بين العراق وفنزويلا عن استمرارية في تركيز السياسة الأميركية على المفاصل التي تنتج قدرة الدولة على اتخاذ القرار، مع اختلاف كبير في الأدوات المستخدمة ودرجة التدخل المباشر. فقد امتلكت واشنطن في العراق بعد عام 2003 سلطة فعلية داخل مؤسسات الدولة، بينما مارست في فنزويلا معظم نفوذها، حتى عام 2026، عبر العقوبات والنظام المالي والنفط والأصول والقوة العسكرية والاعتراف السياسي. ويظهر التحول بصورة أوضح عند مقارنة المتغيرات الستة الآتية.

١. القيادة السياسية

بدأ التدخل في العراق بإسقاط القيادة السياسية والنظام الحاكم عسكريًا، ثم انتقل مباشرة إلى إنشاء سلطة انتقالية جديدة تحت الاحتلال. وقد مثل تغيير القيادة مدخلًا لإعادة بناء النظام السياسي والمؤسساتي بكامله. أما في فنزويلا، فسلكت واشنطن مسارًا تدريجيًا بدأ بالعقوبات والعزل والاعتراف بخوان غوايدو رئيسًا انتقاليًا عام 2019، قبل الانتقال إلى التدخل العسكري المباشر واعتقال نيكولاس مادورو في 3 كانون الثاني/يناير 2026. إنَّ تجربة أزمة 2019 تعكس اختبارًا أميركيًا لنموذج لتغيير الأنظمة يقوم على الجمع بين الضغط الاقتصادي والشرعية البديلة وتحريك التوازنات الداخلية بدل نموذج الاحتلال التقليدي³⁶. وتظهر الاستمرارية هنا في اعتبار القيادة السياسية عقدة مركزية لإعادة توجيه الدولة. أما التحول فيتمثل بفصل إزالة رأس النظام عن تفكيك جهاز الدولة بكامله، ففي العراق اقترنت إزالة القيادة بإدارة احتلال شاملة، بينما استمرت مؤسسات الدولة الفنزويلية الأساسية بعد عدوان 2026.

٢. إعادة تشكيل النخب السياسية

أعاد الاحتلال الأميركي في العراق توزيع المجال السياسي بصورة واسعة. صعدت قوى المعارضة السابقة إلى مؤسسات الحكم الانتقالي، ثم أصبحت جزءًا من البنية الجديدة لتقاسم السلطة. وتوضح دراسات عراقية أنَّ مرحلة ما بعد 2003 شهدت إعادة تشكيل للنخب الحاكمة ولللاقات بين المكونات السياسية، بما أسهم في تكوين نظام جديد لتوزيع النفوذ والسلطة³⁷.

³⁶ أمل مختار، مرجع سابق.

³⁷ إشكالية إعادته بناء الدولة في العراق بعد عام (2025). 2003. مجلة زانكو للقانون والسياسة، 23.40.2. <https://doi.org/10.21271/zjlp.23.40.2> 21-38.

أما في فنزويلا، فتركز التدخل على إعادة توزيع الشرعية بين النخب الموجودة أصلاً، من الاعتراف بالمعارضة، إلى فرض العقوبات على مسؤولين، إلى تقديم إمكان رفعها مقابل تغيير المواقف، وصولاً إلى محاولة تشجيع الانشقاقات داخل السلطة. بذلك انتقلت الأداة الأميركية من إعادة تكوين البيئة المؤسسية التي تحرك فيها النخب في العراق إلى إعادة احتساب كلفة خيارات النخب القائمة في فنزويلا.

3. المؤسسة العسكرية والأمنية

يمثل هذا المتغير أحد أوضح أوجه الاختلاف. أصدر بول بريمر لائحة سلطة الاحتلال التنظيمية رقم 2 في 23 أيار/مايو 2003، فحلّ الجيش والقوة الجوية والبحرية والحرس الجمهوري وأجهزة أمنية وعسكرية أخرى، ثم صدر الأمر رقم 22 في آب/أغسطس لإنشاء «جيش عراقي جديد». بذلك انتقلت السياسة الأميركية من تفكيك الأجهزة السابقة إلى تأسيس بنية أمنية جديدة تحت إشراف سلطة الاحتلال.

أما في فنزويلا، فأتخذت السياسة شكلاً مختلفاً، حيث استهدفت العقوبات قيادات عسكرية وأمنية، واستخدمت الحوافز السياسية والاقتصادية لدفع مسؤولين إلى الانشقاق أو تغيير مواقفهم. وبعد عملية كانون الثاني/يناير 2026 بقي الجزء الأكبر من الجهاز العسكري والأمني قائماً. ويشير ذلك إلى انتقال من تفكيك المؤسسة وإعادة بنائها إلى الضغط على قياداتها وتعديل سلوكها، مع الحفاظ على بنيتها التنظيمية.

4. البيروقراطية ومؤسسات الدولة

دخل الاحتلال الأميركي في العراق إلى عمق الجهاز الإداري. فقد نصت لائحة سلطة الاحتلال التنظيمية رقم 1 على إزالة القيادات البعثية من مواقعها ومنع مستويات حزبية محدّدة من العمل في القطاع العام، وشمل التدقيق مستويات إدارية عليا في الوزارات والجامعات والمستشفيات والمؤسسات الحكومية. ولذلك تجاوز اجتثاث البعث مسألة الحزب بوصفه تنظيمًا سياسيًا، وأعاد تحديد شروط الوصول إلى جهاز الدولة نفسه. وترتبط الدراسات العراقية إشكالات بناء الدولة بعد 2003 بهذه التحولات المبكرة وبالصراعات التي أعقبتها حول المؤسسات والمحاصصة والسلطة³⁸.

³⁸ عبد الرضا، أسعد، وكاظم، أحمد. (2024) إشكالية إعادة بناء الدولة العراقية في ظل فلسفة التحول الجديدة. مجلة دراسات دولية، (95-96)

<https://jicis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/453>

في فنزويلا استهدف التدخل قدرة المؤسسات على العمل من خلال التمويل والعقوبات والوصول إلى الخارج أكثر من استهداف عضوية الجهاز الإداري ذاته. وبذلك يظهر تحوُّل من إعادة تركيب من يعمل داخل الدولة إلى التحكم في الموارد والمساحات الخارجية التي تحتاج إليها المؤسسات لكي تعمل.

5. الاقتصاد والموارد

يظهر الاقتصاد بوصفه أكثر المتغيرات استمرارية وأشدّها تحوُّلاً في الأدوات. في العراق، أتاحَت سلطة الاحتلال لواشنطن بالتدخل مباشرة في البنية الاقتصادية والتشريعية، حيث شهدت تلك المرحلة توجيه الاقتصاد نحو السوق الحرة، وتقليص دور الدولة، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، وإعادة تنظيم القطاع المصرفي وتعديل التشريعات الاقتصادية تحت الإشراف المباشر لسلطة الاحتلال³⁹.

أما في فنزويلا، فقد استُخدمت السيطرة الأميركية على نقاط الاتصال بالنظام المالي والنفطي العالمي. ويرى جمال واكيم أنَّ العقوبات شكَّلت جزءاً من «حروب الخنق» الأميركية الهادفة إلى الضغط على الدولة الفنزويلية وإعادة إخضاع مجالها الاقتصادي والجيوسياسي⁴⁰. كما تحولت العقوبات منذ 2017 و2019 إلى قيود مباشرة على التمويل وشركة النفط والأصول والمعاملات الخارجية، قبل أن تتحول بعد 2026 إلى نظام تراخيص أميركية يحدّد نطاقات واسعة من تجارة النفط والاستثمار والتعامل مع شركة النفط والغاز.

إذن انتقلت القوة الاقتصادية الأميركية من تعديل القواعد الاقتصادية داخل الدولة المحتلة إلى التحكم بدرجات متفاوتة في وصول الدولة المستهدفة إلى التمويل والأسواق والأصول والطاقة. وتوضح هذه المقارنة أن الاقتصاد يشكّل أداة مباشرة لإعادة تشكيل هامش القرار السيادي في الحاليتين.

7. إعادة التوجيه الخارجي

أدى إسقاط النظام العراقي إلى إعادة تحديد البيئة الخارجية للدولة، وفتح علاقة استراتيجية وأمنية جديدة مع الولايات المتحدة، مع استمرار تنافس قوى عراقية وإقليمية على اتجاه السياسة الخارجية. ولهذا تكشف الحالة العراقية أن إعادة تشكيل المؤسسات تمنح القوة الخارجية قدرة كبيرة على تحديد نقطة الانطلاق، بينما تتفاعل النتائج اللاحقة مع مصالح النخب المحلية والقوى الإقليمية.

³⁹فؤاد والبياتي، مرجع سابق.

⁴⁰واكيم، جمال. 2020. «فنزويلا وحروب الخنق الأميركية: السيطرة على الكاريبي والدخول إلى أمريكا اللاتينية». المستقبل العربي، العدد 493: 61-74 بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية. <https://slink.com/6vjrkhl>

أما في فنزويلا، فقد ارتبط الضغط الأميركي منذ البداية بموقع البلاد في أميركا اللاتينية وعلاقاتها مع قوى مثل روسيا والصين وإيران وكوبا. وقد تناول واكيم الحالة الفنزويلية ضمن صراع أوسع على السيطرة الأميركية في الكاريبي وأميركا اللاتينية، معتبراً أنّ واشنطن تعاملت مع النظام الفنزويلي أيضاً باعتباره بوابة لنفوذ قوى دولية منافسة داخل المجال الذي تعتبره الولايات المتحدة محيطاً استراتيجياً لها⁴¹.

وبعد 2026 أصبح البعد الاقتصادي أكثر ارتباطاً بإعادة التوجيه الخارجي، إذ باتت ما تُسمى «التراخيص» الأميركية تنظم قطاعات النفط والغاز والمعادن والاستثمار والاتصالات، ما يمنح واشنطن قدرة على التأثير في هوية الشركاء والقنوات الاقتصادية التي تستطيع فنزويلا التعامل من خلالها.

جدول المقارنة عبر المتغيرات الستة

المتغير	العراق بعد 2003	فنزويلا - 2014-2026	الاستمرارية	المتغير
القيادة السياسية	إسقاط النظام عسكرياً، احتلال البلد، ثم بناء سلطة انتقالية جديدة	ضغط وعقوبات واعتراف بديل منذ 2019؛ ثم أسر مادورو عسكرياً في 2026 مع استمرار قسم كبير من الجهاز القائم	استعداد لاستهداف رأس النظام عندما يُنظر إليه كعائق أمام إعادة التوجيه	من إزالة النظام والجهاز الحاكم معاً إلى استهداف الرأس مع تجنّب هدم كل الدولة
النخبة السياسية	مجلس حكم وانتقال مؤسسي أتاح صعود نخب معارضة سابقة وإعادة توزيع واسع للسلطة	دعم واعتراف بنخب معارضة؛ عقوبات وحوافز وانشقاقات؛ ثم التعامل مع أجزاء من النخبة القائمة بعد 2026	استخدام إعادة توزيع الشرعية والحوافز لتغيير ائتلاف الحكم	من صناعة بيئة نخبية جديدة داخل الاحتلال إلى إدارة انشقاقات وتفاهات من الخارج

⁴¹المرجع السابق.

المتغيّر	العراق بعد 2003	فنزويلا -2014 2026	الاستمرارية	التغيّر
العسكرية والأمنية	حل كيانات رئيسية، إنشاء جيش جديد وإعادة بناء وزارتي الدفاع والأمن	عقوبات على القيادات، تشجيع الانشقاق، ثم إبقاء المؤسسة قائمة بعد العملية العسكرية 2026	المؤسسة الأمنية تعد مركزاً حاسماً لأي تغيير سياسي	من التفكيك وإعادة البناء إلى الاستمالة والضغط والحفاظ على الاستمرارية
البيروقراطية	اجتثاث البعث بشكل واسع وتغيير حدود الوصول إلى القطاع العام	لا تطهير بيروقراطي شامل؛ عقوبات على أفراد وهيئات وقيود على الموارد والتعاملات	استهداف الأشخاص والمؤسسات التي تحفظ استمرارية النظام	من إعادة تركيب الجهاز الإداري إلى التأثير في قدرته على العمل وتمويل نفسه
الاقتصاد والموارد	أوامر استثمار ومصارف وتجارة وضرائب وشركات صادرة من سلطة الاحتلال	عقوبات على التمويل و PDVSA والأصول، ثم تراخيص أميركية منظمة للنفط والاستثمار بعد 2026	الاقتصاد مورد قوة وأداة ضغط ومجال لإعادة توزيع النفوذ	من التشريع داخل الدولة إلى التحكم بمنافذ التمويل والسوق والترخيص الدولي
التوجه الخارجي	إعادة تموضع جذري بعد إسقاط النظام، لكن النتائج اللاحقة خضعت لصراع عراقي وإقليمي	العقوبات والترخيص تستهدف أيضاً العلاقات مع شركاء مثل روسيا وإيران وكوبا؛ بعض تراخيص 2026 تستبعدهم صراحة	السعي إلى تقليل قدرة الدولة المستهدفة على العمل ضمن تحالفات مناقضة للمصالح الأميركية	من تغيير البيئة الخارجية عبر احتلال النظام إلى توظيف السوق والترخيص والموارد كأدوات اصطفاة

الخاتمة

تفضي المقارنة بين العراق وفنزويلا إلى نتيجة تأصيلية مفادها أن التحوّل في نمط التدخل الأميركي جرى أساسًا في موضع ممارسة السيطرة وأدواتها وكلفتها، مع بقاء مراكز القوة داخل الدولة هي المجال الثابت للاستهداف. وتكشف المتغيّرات الستة عن انتقال تدريجي من نموذج إعادة بناء الدولة المستهدفة من الداخل إلى نموذج يسعى إلى إعادة ضبط خياراتها من خلال السيطرة الانتقائية على مفاصلها الحيوية ومنافذ اتصالها بالخارج.

يظهر الفارق الأول في القيادة السياسية، حيث انتقلت الأداة من إسقاط النظام وإقامة ترتيب سياسي بديل كامل إلى فصل استهداف القيادة عن هدم الجهاز الدولتي. ويتصل بذلك الفارق الثاني في النخب السياسية، إذ تحوّلت السياسة من إعادة تكوين المجال النخبوي وقواعد توزيع السلطة إلى التأثير في حسابات النخب القائمة عبر العقوبات والحوافز والاعتراف والاحتواء.

ويبرز الفارق الثالث في المؤسسة العسكرية والأمنية عبر الانتقال من التفكيك وإعادة البناء إلى الحفاظ على المؤسسة مع الضغط على قياداتها وولاءاتها. أما الفارق الرابع، المتعلق بالبيروقراطية، فيكشف تحوّلًا من إعادة تحديد من يحق له الدخول إلى جهاز الدولة إلى التأثير في قدرة الجهاز نفسه على العمل والوصول إلى الموارد.

ويقدم الاقتصاد والموارد الفارق الخامس والأكثر دلالة: انتقلت واشنطن من سلطة التشريع المباشر داخل اقتصاد الدولة المحتلة إلى سلطة تتحكم بالمنافذ المالية والنفطية والاستثمارية التي تربط اقتصاد الدولة بالنظام الدولي. ويكتمل هذا التحوّل في الفارق السادس، التوجّه الخارجي، حيث انتقلت عملية إعادة التموضع من إنتاج بيئة سياسية جديدة بعد الاحتلال إلى استخدام الأسواق والتراخيص والأصول والعقوبات لإعادة ترتيب شبكة الشركاء والتحالفات.

وعليه، تكشف الحالتان تطوّرًا من الاحتلال التحويلي إلى السيطرة الانتقائية على شروط السيادة. وقد خفّض النموذج الثاني الحاجة إلى إدارة الدولة مباشرة، مع الحفاظ على القدرة على التأثير في مراكز القرار الأساسية. وتبقى حدود النموذجين مرتبطة بقدرة المجتمع والمؤسسات والنخب والقوى الإقليمية على إعادة توظيف الأدوات والبنى المفروضة وإنتاج نتائج تتجاوز التصميم الأميركي الأصلي.



مركز نسق للرصد والتحليل

مركز بحثي يُعنى برصد ودراسة التحولات السياسية والمجتمعية في غرب آسيا والعالم الإسلامي.

nasaqcenter.org • info@nasaqcenter.org

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٦

